

وفرض كفاية على الرجل بل على اثنين فأكبر والجمع في قول الماتن غير
منصوص حقيقة اوهو كذلك جريا على ان اقل الجمع اثنان والجمعة
من الجنس شارة الى انه لا يعارض عليه في تقييد الصلوات الخمس
اذ هي خمس بوجهها يحصل الاعلام به غالباً اي فلا عبرة
بما قل لانه قد يعرض حال يحصل معه ذلك كترحم وان تشاحوا
قال في الصحاح الشيخ الخليل مع حرص وتشاح الرجلان على الامر
لا يريدان ان يفعمها لكن يكلم اي فعل الصلاة بدونها
اي الاذان والاقامة صرح بها في الرعاية وغيرها قلت وفيه
تأمل اذا الذي ينبغي التحريم كترك من وجب عليه الواجب
اذا فرق بين فرض الكفاية والعين قبل الفعل لا يقال
ان المحرم تركهما لا فعل الصلاة لانها لا رجوعان لمعنى في
الصلاة لانا نقول وان كان كذلك فالجمع باق مع الصحة
كالصلاة من اداء محرم عدلا اي فلا ضرر بالنافلا
اشكال فيما ياتي اذ لم ادر به ثم ما كان ظاهرا من غير
الجمع الترجيح هو ان ياتي بكلمتين التي هما رتب سرفعل
الجمهورهما ويكره اذان جنب ولو عسى لصور الفسود
والنقص بمعنى اخر السبائتين اي ولو تعذر احبني
يديه جعل السكينة فقط نعم ان عدمها فينبغي ان يسب
غيرهما عينا لما في على الصلاة التي وانما خصت بذلك
لان غيرهما ذكر وهو خطاب كالسلام في الصلاة ذكره في الفروع
كابن حجر فلو سبق البناء للمجهول لكن لا يقدم
الاباذان الامام اي لان الاذان منوط بنظر المؤمن لا يحتاج
فيه الى مرجع لانه لبيان الوقت فتعلق بنظر الواحد
والاقامة منوط وعمها بنظر الامام لانها المقام الى الصلاة
فلا مقام الاشارة فان اقيمت بفعل اشارة اجزمت
قوله

قوله ويجوز الكلام لوعبر بالفار والدة على التفرع لكان اصل
لنا لا حيل المعنى اي كرفعنا الصلاة او بقسمها
ويطلى ان احيل المعنى لمعنى الله تعالى رابت على هامس
الكسح ما نصه وان فتح لام رسول الله بطل الاذان قاله
في المبدع ومعناه في الكسح ووجهه انه اذا نصب او هم
المبدلية فالفهم الكلام او صلاة بين تعميلها اي كعصر
اي سماع المودن اقول هل يعترفهم الصوت
ام لا لم ارجع تعرض له الظاهر الاول والى الثاني اجمع ابن
الرفعة من الكافية كما نقله ابن حجر في المسد
وقوله بخلاف الشيخ عيسى ذان افاد تدوير بيان ظاهر
الخبير يدل عليه فان قلت اذا لم يسمع الا بمضه فهل يجيبه
فيما بقي او في الجميع قلت الذي يظهر الثاني وان بحث
المحقق عثمان الاول لما صرح ان من فعل ذلك دخل الجنة
لكن يستدرك من اوله وان كان حاسمها اخره ولو
ان السامع امرأة للصوم الخبير لان كانت هي المودنة فلا
يجيب سماعها الا يذكره في ما يظهر وان لم اراه حيث
سن اي الاذان بان كان مشروعا فان لم يكن مشروعا كالاذان
فقد الوقت في عهد الفجر كما يفعل من بلدان انه اذا بان
عالم او نحو اذن له فائدة واذا في الجمعة والصبح سوا في
الاجابة تمت قال في المبدع لو سمع المودن واجابه
وصلى في جماعة لم يجب الثاني لانه غير ممنوع من الاذان
قلت وهذا مع ما عارفا اعتسارام لا تأمل
ما يقول فيه نسمح لانه ما منه انه يقول مثله في كل الاذان
فان قلت يرفع ما في المتن قلت لا يجد به ذلك ويقضيه
وهذا المستحب يجب في حالة الاستسما او بعده الظاهر الاول